

سواء قطعه باعدا او خطا عندا اذ خبثه لانه اخلفه خبير  
 وقال لا يضمن في العمد لانه خالف امر القاصي وبيد قال الشافعي  
 ومالك وقال زفر يضمن في الخط ايضا وهو القياس هذا  
 اذ اعين له الامام والحاكم اليقين بان قال له اقطع يمين  
 هذا واما اذا اطلق بان قال اقطع يدي ولم يبين لليمين  
 المقاطع بالانفاق وكذا لو اخرج السارق يساكن وقال  
 هذا يميني لانه قطعه بامره هذا كله اذا كان بامر الامام  
 واما اذا اظفمه واحد قبل ان يقضي ولم يامر به يجب  
 الفصاص في العمد والدية في الخط اتفقا ويسقط القطع  
 عن السارق لانه مقطوع اليد ويحب عليه ضمان ما سرق  
 لعدم القطع حدا **وطالب المسروق منه شرط القطع حتى**  
 لا يقطع وهو غايب لان الخصومة شرط لظهورها ولا  
 فرق في ذلك بين الشهادة والاقرار وقال الشافعي لا  
 حاجة الى حضوره في الاقرار والبيئته وقال ابن  
 ابي ليلى لا يثبت شرط حضوره اصلا وفي البداية اذ اقر  
 انه سرق من فلان الغايب يقطع الحسنا ولا يثبت شرط  
 حضور الغايب وتصديقه وقيل عندهما ينتظر وعند  
 ابي يوسف لا ولو كان المسروق منه **موردا** بفتح الدال  
**او كان غاصبا او كان صاحب الود** وهذا اصل  
 بما قبل يعني الخصومة شرط ولو كان واحدا من هؤلاء  
 فيقطع بخصومته وكذا بخصومة المستفيضة والمتاجر  
 والمضارب

والمضارب والمستضعف والقابض على سوم الشراء والموترين  
 والاب والوصي ومنه في الوقف وكان له يدحا فظنه فقال  
 زفر والشافعي لا يقطع الا بخصومة المالك لان شبهة  
 الاذن بالاحذ والتملك قائمة من المالك فالقطع لا يجب  
 باليهية ولنا ان هذه سرقة ظهري بختم كاملة مخصوصة  
 معينة لم يتورختم في الانتفاع واليد كالمالك **ويقطع**  
**بطلب المالك ولو سرق منهم** ائمن المودع والغاصب  
 وصاحب الود بالمعويانه لا يقطع **بطلب المالك او طلب**  
**السارق لو سرق من سارق بعد القطع** صورته قطع  
 سارق بسرقته فسرقت منه بعد القطع لم يكن للسارق  
 ولا للمالك ان يقطع السارق الثاني لان المالك غير مقوم بعد  
 القطع في حق الاول فلم يتعد موجبة للقطع بخلاف ما  
 اذا سرق منه قبل ان يقطع يد حيث يكون له ودر  
 المال القطع وليس للاول ولا لاية الاستدراك في رواية  
 وفي رواية له ذلك ليرده على المالك **ومن سرق شيئا**  
**ورده اقالته المسروق قبل الخصومة الى مالكه** لم  
 يقطع لان الخصومة شرط لظهور الورقة وعن ابي يوسف  
 انه يقطع اعتبارا بما اذا اردها بعد المدافعة وهذا ظاهر  
 فيما اذا ارد بعد القضاء بالقطع وكذا اذا اردها بعد ما  
 شهد الشهود قبل القضاء استخسنا ولو اردها على ولد  
 او ذى رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع لعدم

Copyright © King Saud University